أبعاد

العـــدد 165
سبتمبـــر 2021

حـــول الخليـــج

السوق العربية المشتركة للكهرباء أهم مشروع للتكامل ويرتكز على ٣ محاور

ملف العدد

مستقبل العلاقات الخليجية ـ الصينية في عالم متغير

- أمريكا والصين يتعاونان ويتنافسان ويتواجهان والخطر في حرب باردة جديدة
- "القوس الإسلامي" قلب مبادرة الحزام وساحة المعركة الصينية/ الأمريكية
- بكين تفضل دور "المُوازِن" لا "الحليف" في العلاقات مع إيران ودول الخليج
- الطاقة النووية والفضاء والطاقات الجديدة نقاط تسلل الصين لدول الخليج
- لدى الصين ٢٥٠ صومعة صواريخ تحت الأرض وبكين وموسكو محور الشرق الصاعد
- الصين أكبر قوة بحرية في العالم قوامها ٣٥٠ سفينة و ١٣٠ وحدة قتالية

مركز الخليج للأبحاث

المعرفة للجميع

WWW.GRC.NET

@Gulf_Research

Gulfresearchcenter

gulfresearchcenter

آراء
حول الخليج
مجلة شهرية تعنى بالشؤون الخليجية

قسيمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد): ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم: .....

جهة العمل: .....

القسم: .....

العنوان: .....

صندوق البريد: .....

الدولة/المدينة: .....

يرسل هذا الطلب إلى:

مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:

١٩ شارع راية الاتحاد

ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية

هاتف: ٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩-

فاكس: ٩٦٦ ١٢ ٦٥٣١٣٧٥-

البريد الإلكتروني: info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث

رقم الحساب: ١٤٣٦٤٠٧

اسم البنك: مجموعة سامبا المالية

رمز الحساب: SAMBSARI

ايبان: SA٩٧-٤٠٠٠-٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠-٦٤٠٧-١٤٤٣

مدينة جدة

من دولة تُعْطِي سلاح التحرر بلا ثمن إلى تنين يهدد السيادة بالديون

دبلوماسية فخ الديون: هل يبتلع التنين الأصفر السيادة الإفريقية؟

ظلت العلاقات بين إفريقيا والصين حالة موضوعية، مع غير قليل من الأيديولوجيا الثورية، منذ العام ١٩٤٩م، ميزتها حروب التحرر من الاستعمار، وما انعقد إبان سنواتها من حضور صيني فاعل في مسارح المقاومة الإفريقية. وقد لا يسعفنا الزمن ولا المساحة لاستعراض تفاصيل ما جرى من مشاركات في النضال، أو تقدير حجم الدعم، الذي وجده الأفارقة، وهم ينهضون بمهمة المقاومة الضروس ضد كل أشكال الاستعمار، والذي استعبد الشعوب ونهب خيراتها. فنهج العلاقات أبلغ تاريخياً عند الرؤية المعاصرة، رغم عدم وضوح التفاصيل، التي لا يتيحها تعثر الحصول على منظور أفضل حول الطريق، الذي سلكته الصين في إفريقيا، وموقف النظام العالمي الحديث منها، فضلاً عن تنامي العلاقات بين الصين وإفريقيا ما بعد الاستعمار. فقد قرأنا عن نهج الصين في مساعدة قوى التحرر، وتابعنا سياسة "مجانية السلاح" لكل من يسعون لنيل استقلالهم من نير الاستعمار. ومرة أخرى، هبت رياح جديدة من الشرق عبر إفريقيا، تهب التنمية من مدخل الصداقة، وهي تجتذب اهتماماً غير مسبوق بعلاقات التنين الأصفر بالقارة السمراء. وبينما يرجع البعض ذلك جزئياً إلى ظهور الصين على نطاق واسع في الشؤون العالمية، إلا أن الكثيرين يعزون ذلك كنتيجة للظهور والاهتمام الغربي القَلِق بالوجود والأدوار والتأثيرات المتزايدة للجهات الفاعلة الصينية في جميع أنحاء القارة الإفريقية.

د. الصادق الفقيه

لقد سعت الصين إلى فهم إفريقيا عبر المعرفة العلمية، فتأسس، في يوليو ١٩٦١م، معهد الدراسات الآسيوية – الإفريقية في الصين، بعد ملاحظة الرئيس ماو تسي تونغ بأن "ليس لدينا فهم واضح للتاريخ الإفريقي والجغرافيا والوضع الحالي". الأمر وضع نقطة الانطلاق، التي تأثرت بها الأبحاث اللاحقة بالسياسة داخل الصين وخارجها، وذلك بعد أن كانت الدراسات الإفريقية في الصين لغزاً إلى حد ما بالنسبة للأفارقة في أجزاء أخرى من العالم. ويمكن أن يُعزى ذلك إلى الانخراط الصيني الطموح والبارز أيديولوجياً في إفريقيا في فترة ما بعد الاستعمار، والذي كان من الناحية العملية محدوداً، وغالباً ما تم التغلب عليه من قبل العوامل الرئيسية للتغييرات الاستعمارية، وما بعد الاستعمار، ومنافسة الحرب الباردة. وفي عام ١٩٦٨م، كتب جورج يو، أحد المساهمين البارزين في أبحاث الصين وإفريقيا، أن "دراسة الصين لإفريقيا تشبه إلى حد كبير مطاردة تنين في الأدغال؛ فالتنين يفرض وجوده، رغم أن الأدغال كثيفة. من هنا، فإن فكرة "التنين" الصيني، الذي يعمل في "الأدغال" الإفريقية، وأفعاله ظلت مقيدة برؤية انتقائية ضد "التضاريس غير المألوفة"، التي لا تزال قائمة في كثير من اللغة والافتراضات المستخدمة لوصف العلاقات بين الصين وإفريقيا اليوم. وهذا هو الحال بشكل خاص في التغطية الغربية، التي غالباً ما يكون التأثير فيها مفعماً بالعاطفة لوصف صعود الصين في إفريقيا من منظور تنين صيني مرابط في شجيرة إفريقية، أو بيئة غير ملائمة جردت من المحتوى التاريخي والسياسي لوجودهما العضوي.

إن الوقت قد حان، مع ذلك، لتجاوز هذا الإطار المفاهيمي الضيق ولتقديم المزيد من التفكير في المستويات والديناميكيات

المختلفة للعلاقات الصينية الناشئة مع ٥٤ دولة إفريقية. ففي أعقاب عام ٢٠٠٦م، أصبحت العلاقات الصينية / الإفريقية موضع اهتمام غير مسبوق. ومع ذلك، وعلى الرغم من تغطية هذه العلاقات على نطاق واسع، إلا أنها لا تزال تحت الأضواء، وينقصها البحث المعمق. وما هذا المقال إلا مقدمة عامة عن هذه العلاقات، يحاول أن يغطي خلفية تاريخ وسياسة المشاركة الصينية في القارة السمراء، ويؤشر على مجالات البحث الإضافي المطلوب النظر فيها. ومن ثم الدعوة إلى دراسة تحديات العلاقات المستقبلية بين الصين وإفريقيا لتطوير ثقافة البحث الجاد بما يتجاوز الانشغالات الحالية بسرديات "التنين في الأدغال"، وبالتالي إشراك القارئ في موضوع معقد على وشك أن يصبح قضية رئيسة في السياسة الإفريقية، وربما العالمية.

منطق التاريخ:

كثيراً ما يتم التذرع بالتاريخ كنقطة مرجعية مشتركة في الخطاب الرسمي للعلاقات الصينية / الإفريقية المعاصرة. رغم أن التقدير الحالي لمشاركة الصين التاريخية في العالم، بما في ذلك إفريقيا، يتناقض مع المفاهيم السابقة حول موقعها المعزول المفترض في مركز نظام الروافد الهرمي العالمي. والاعتراف بأن العلاقات الخارجية الصينية اتسمت بمرور الوقت بمقاربات متعددة، بدلاً من تقليد واحد مهيمن ودائم، وبالتالي يوفر إطاراً مناسباً للنظر في علاقاتها الحالية. في هذا الإطار، تظهر إفريقيا في إعادة التقييم المعاصرة لمشاركة الصين السابقة في العالم. إذ يوفر افتقار أسرة مينج (١٣٦٨–١٦٤٤م) لمشروع استعمار دائم في شرق إفريقيا فصلاً مختلفاً في تاريخ الاستعمار العالمي المقارن. ومع ذلك، فإن الطريقة، التي يلعب بها التاريخ في الحاضر، تكشف عن أبعاد مستجدة لعلاقات متغيرة. وتُعد الاستخدامات الرمزية هي الأكثر فائدة لفهم الماضي المشترك، والمفسر لأحد الجوانب البارزة للنسخة الصينية المُعبّأة رسمياً عن روابطها التاريخية مع إفريقيا اليوم، التي غالباً ما يأتي الوجه الآخر منها في شكل التزامات حميدة ضد أي دور مهيمن في المستقبل.

لهذا، فإن فهم نوازع اهتماماتنا اليوم يؤرخ بشكل بناء للمناقشات الناشئة حول مختلف القضايا في العلاقات الصينية الإفريقية. رغم أن الكثير من هذه المناقشات تنحرف في الفترة الحالية؛ بشكل كبير، عن سلائفها في العلاقات التاريخية للصين مع إفريقيا؛ من دولة تُعْطِي سلاح التحرر بلا ثمن، إلى تنين يهدد السيادة بثمن الديون. ومع ذلك، فإن القلق بشأن الأبعاد السلبية لإعادة مشاركة الصين في إفريقيا يردد صدى نقاش مماثل في الغرب خلال الستينيات. وتوفر أدبيات الحرب الباردة نقطة إرشادية للمقارنة مع التغطية الأخيرة، وقد أعاد الكثير منها صياغة الاهتمامات، وكذلك الموضوعات؛ وحتى العناوين، في الستينيات. أحد هذه النصوص المأخوذة من حرارة نقاشات الستينيات، هي ما جاء في كتاب جون ك. كولي: "رياح الشرق على إفريقيا: هجوم الصين الأحمر"، الذي يتيح الوصول إلى حقائق ذلك الوقت العصيب من المؤامرات الأيديولوجية. وتقارن هذه الأدبيات السابقة أيضاً بشكل مثير للاهتمام مع بعض التغطية الإعلامية اليوم: جمهورية الصين الشعبية كعامل ثوري مزعزع عمداً للاستقرار في إفريقيا، مقابل ميل الصين الحالي لدعم الوضع الراهن والحكومات الإفريقية القائمة؛ جمهورية الصين الشعبية كتهديد أيديولوجي للدول الإفريقية المستقلة حديثاً، مقابل الصين كتهديد مدفوع بالمصالح لـ"الحكم الرشيد"، أو "الدمقرطة" اليوم. قد تكون اللغة تغيرت منذ نهاية فترة الحرب الباردة؛ "تشغيل السلاح"، أو "الدعاية"، أو "التلقين"، مقابل "مبيعات الأسلحة" الحديثة، أو "القوة الناعمة"، لكن المخاوف بشأن التأثير الصيني على السياسة الإفريقية عادت للظهور، وتكثف في أوساط معينة.

لهذا، تعد مشاركة الصين المتزايدة بشكل كبير في إفريقيا، خلال العقدين الماضيين، واحدة من أهم التطورات الأخيرة في المنطقة. ويبدو أنها تتعارض مع فكرة التهميش الدولي لإفريقيا، رغم ما قد يترتب عليها من عواقب اقتصادية وسياسية كبيرة. إذ أن اهتمام الصين بإفريقيا يُعَدُّ جزءاً من استراتيجية دولية أكثر نشاطاً، يُشَارُ إليها مؤخراً على أساس أنها أحد مظاهر التعددية القطبية وعدم التدخل. وأثبتت المساعدات المتزايدة، ومحاولات إلغاء الديون، والازدهار في التجارة الصينية / الإفريقية، مع التركيز الاستراتيجي الصيني على النفط، أنها مفيدة للطرفين؛ للنخب الصينية والدول الإفريقية. فمن خلال المساعدة دون شروط سياسة مسبقة، قدمت الصين بديلاً جذاباً للمساعدات الغربية المشروطة، وحصلت على دعم دبلوماسي قيم للدفاع عن

اهتمام الصين بإفريقيا جزء من استراتيجية دولية تمثل أحد مظاهر التعددية القطبية وعدم التدخل

طبيعة القروض الصينية وعمليات الحصول عليها غامضة وسرية ومحفوفة بمخاطر الرشوة والفساد

مصالحها الدولية. ومع ذلك، امتدت مشاركة الصين مع الدول الإفريقية، باعتبارها أحد أهم الشركاء الاقتصاديين، واجتازت ذلك بالتجارة والاستثمار وتمويل البنية التحتية والمساعدات. وخلال هذه الفترة، قفزت الصين من كونها مستثمر صغير نسبياً إلى أعلى دائن في إفريقيا جنوب الصحراء. ووفقاً لتقرير صدر مؤخراً عن مؤسسة ماكينزي . نمت التجارة بين إفريقيا والصين بمعدل ٢٠٪ تقريباً كل عام، منذ عام ٢٠٠٠م. ومع ذلك، كانت هذه الارتباطات معقدة، وأثارت التكهنات حول ما قد تكون عليه دوافع الصين قصيرة وطويلة المدى. على الرغم من أن هذه الدوافع لا تزال تتسم بالريبة والسخرية، إلا أنه من الصعب التغاضي عن النفوذ الكبير للصين، نتيجة لأنه غالباً ما تكون طبيعة هذه القروض، وكذلك عمليات الحصول عليها، غامضة وسرية ومحفوفة بمخاطر الرشوة والفساد.

مساومة الديون:

مع ركود السياسة الخارجية للولايات المتحدة مع إفريقيا واقتصارها على الحرب على الإرهاب، ملأت الصين الفجوة من خلال شراء إمدادات المواد الخام في إفريقيا لتأمين مستقبلها الاقتصادي والعسكري بالنفط والماس والمعادن المستخدمة في الإلكترونيات. وفي عام ٢٠١٨م، إبان انعقاد منتدى التعاون الصيني/ الإفريقي في بكين، تعهد الرئيس الصيني شي جين بينغ بتقديم ٦٠ مليار دولار إضافية لتمويل المشاريع في إفريقيا، بما في ذلك ١٥ مليار دولار من المنح والقروض، و٢٠ مليار دولار في شكل ائتمان، و١٠ مليارات دولار في "تمويل التنمية" و٥ مليارات لشراء الواردات الإفريقية. بالإضافة إلى ذلك، ستشجع الصين الشركات على استثمار ١٠ مليارات دولار على مدى السنوات الثلاث المقبلة. ويعتبر هذا الإعلان مثال على تواصل الصين لزيادة التجارة والاستثمار والعلاقات السياسية مع القارة. ومع ذلك، لم يتطرق الزعيم الصيني إلى قضية المديونية، وهي الفكرة القائلة بأن الدول الإفريقية تُترك كثيراً من الناحية الاقتصادية مديناً بالفضل للبنوك الصينية. وقال شي "استثمارات الصين في إفريقيا تأتي دون قيود سياسية"، لا تتدخل الصين في الشؤون الداخلية لإفريقيا ولا تفرض إرادتها على إفريقيا. ثماني مبادرات جديدة تشمل الترويج الصناعي وتطوير البنية التحتية والرعاية الصحية ومسائل أخرى.

ومع تعهد الـ٦٠ مليار دولار لإفريقيا، يمثل عام ٢٠١٨م، عاماً محورياً للصين، إذ استثمر العملاق الآسيوي بالفعل ١٢٤ مليار دولار في إفريقيا منذ عام ٢٠٠٠م، مما أثار مخاوف من أن الدول الإفريقية مثقلة بمستويات الديون غير المستدامة، وإجبارها على رهن مواردها النفطية والمعدنية كضمان، أو تسليم أصول وموارد أخرى عندما تكون غير قادرة على السداد. دعم القوة الآسيوية. قد تفتقر هذه الاتفاقيات الموقعة بين الصين وإفريقيا ودول أخرى، التي تم تصنيفها على أنها "تمويل البنية التحتية المفترسة" ، إلى المساءلة والشفافية، مع احتفاظ الصين بزمام الأمور في التفاوض على العقود. وقد اتهمت بعض الأصوات داخل إفريقيا الشركات الصينية بالقدوم إلى إفريقيا لاستغلال الناس ومواردهم الهائلة، حتى أكثر من المستعمرين الأوروبيين، بهدف جعل إفريقيا قارة الصين الثانية.

قبل أن يصبح رئيساً لزامبيا، كتب مايكل ساتا في عام ٢٠٠٧م، أن "الاستغلال الاستعماري الأوروبي مقارنة بالاستغلال الصيني يبدو حميداً، لأنه على الرغم من أن الاستغلال التجاري كان بنفس السوء، فقد استثمر العملاء الاستعماريون أيضاً في خدمات البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية. من ناحية أخرى، فإن الاستثمار الصيني في إفريقيا يمكن وصفه، وفقاً للبروفيسور أليمايهو ج. مريم، الذي يدرس العلوم السياسية في جامعة كاليفورنيا – سان برناردينو، بـ"الاستعمار الجديد"، وبأنه "التنين يأكل الأسد والفهد"، إنه يعارض الفكرة الشائعة القائلة بأن الصين تطور البنية التحتية الإفريقية في سيناريو "الفوز". وكتب أليمايهو: "لقد غزت الصين إفريقيا حرفياً بمستثمريها، وتجارها، ومقرضيها، وبنائها، ومطوّريها، وعمالها، ومن يدري ماذا أيضاً"، مضيفاً أن الصين تواصل إيقاع إفريقيا في شرك "فخ الاستعمار الجديد" من خلال قروض بمليارات الدولارات، وباستخدام "الإعفاء من الديون للحصول على الحقوق الحصرية للموارد الطبيعية للأمة وبناء القواعد العسكرية". ويزعم أليمايهو أن الوجود الصيني في إفريقيا كان هدية للديكتاتوريين الأفارقة، وأثار الاستياء المعادي للصين بين عامة الناس في إفريقيا.

السيادة على المحك:

في أعقاب الانكماش الاقتصادي الناجم عن جائحة كورونا، تسارعت الانتقادات الموجهة لجهود التنمية الدولية، التي تقودها الصين في إفريقيا، مما دفع إلى مراجعة الظروف، التي بموجبها تقدم الصين المساعدة لتطوير البنية التحتية والاقتصادات الإفريقية. احتدم الجدل حول ما إذا كانت القروض الصينية صفقة عادلة للدول الإفريقية وما إذا كانت الأوراق المالية المرتبطة بهذه الاتفاقيات تنتهك المصالح الأساسية للدول، حيث ادعى النقاد أن شروط الصين تضر بالسيادة الوطنية. ونظراً لحساسية الموضوع، فليس من المستغرب أن يُصبح الحديث عنها مسيساً بشدة في العديد من الدول الإفريقية. ومع ذلك، لا تستند جميع الحجج إلى الحقائق، على وجه الخصوص، تجنب النقاش الصحي حول مزايا العقود، التي تعرضها الصين، وما يُثار حولها من التباس بسبب سوء فهم الشروط القانونية في هذه الاتفاقيات. فقد سرعت بداية أزمة Covid-19 التغيير في التمويل الصيني حيث عانى المزيد من المقترضين من مشاكل الديون وطلبوا إعادة هيكلة هذه الديون. وتعد زامبيا وكينيا من بين البلدان، التي طلبت إعادة هيكلة الديون بموجب مبادرة تعليق خدمة الديون لمجموعة العشرين، وهي تأجيل مؤقت بسبب الجائحة.

إن السياسة المالية للصين، بهذا الزعم، تهدد سيادة العديد من الدول الإفريقية، لأنها تستحوذ على مواردها لتغطية الديون. فالتقارير، التي تفيد بأن دولةً فقيرةً مثل زامبيا ستتخلى عن السيطرة على مطارها الدولي، ومرفق الطاقة الكهربائية، وشركة البث الوطنية، إلى الصين للوفاء بالتزامات ديونها تثير تساؤلات حول الاستعمار الصيني الجديد، وسيطرة التنين الأصفر على الأصول السيادية في القارة الإفريقية. ولا يخفى على أحد أن الصين عززت من وجودها في القارة الإفريقية بتأثير متزايد وترتيبات اقتصادية وتجارية وأمنية مع مختلف الدول الإفريقية. على الجانب الإيجابي، تم وصف هذه العلاقة الجديدة بين العملاق الآسيوي والبلدان الإفريقية على أنها ترتيب متبادل لمنفعة الطرفين، وخروجاً عن الاستغلال الإمبريالي، الذي مارسته أوروبا والولايات المتحدة، على موارد القارة السمراء. ومع ذلك، في بعض الحالات، قد يتخذ التعاون الصيني / الإفريقي شكل ومضمون صفقة غير متوازنة، التي قد يعتبرها البعض استعماراً جديداً قائماً على التزامات الديون، التي لا تستطيع الدول الإفريقية سدادها، بدلاً من شراكة اقتصادية بين أنداد.

ويثير حجم ونطاق وسعر برامج البنية التحتية الصينية في إفريقيا تساؤلات حول كيفية تمكن هذه الدول من الحفاظ عليها. على سبيل المثال، وافقت حكومة زامبيا على ٨ مليارات دولار في تمويل البنية التحتية الصينية، في بلد يبلغ ناتجها المحلي الإجمالي أقل من ٢٦ مليار دولار، وحيث الدين الحكومي ٥٥,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، والميزانية السنوية ربع الناتج المحلي الإجمالي. تبلغ تكلفة سكة حديد أديس أبابا وجيبوتي ٤ مليارات دولار، أو ما يقرب من ربع ميزانية الحكومة الإثيوبية لعام ٢٠١٦م. في مواجهة الديون المتزايدة، لن تتمكن العديد من الدول الإفريقية من الاعتماد على ميزانياتها لتسديد مدفوعاتها للصين، وسيتعين عليها اللجوء إلى المدفوعات "العينية" لبكين.

لقد أفادت نشرة "أفريكا كونفيدنشيال" أن شركة الكهرباء الحكومية الزامبية، أجرت محادثات مع شركة صينية بشأن استحواذ الأخيرة على كامل المرفق، مما أثار مخاوف بشأن السيادة الوطنية والملكية الصينية للمكونات الرئيسية للبنية التحتية للبلاد. جاء ذلك وسط تقارير تفيد بأن الصين ستستحوذ على مطار كينيث كاوندا الدولي في زامبيا لتسوية التخلف عن سداد ديون الدولة الإفريقية، ومحطة الإذاعة والتلفزيون المملوكة للدولة. وتمتلك الصين ٦٠ بالمائة من شركة الاتصالات زيسكو، وهي مشروع مشترك أنشأته حكومة زامبيا لرقمنة بنيتها التحتية للبث، بينما تمتلك محطة الإذاعة والتلفزيون ٤٠ بالمائة. ودحضت الحكومة الزامبية المزاعم بأنها تتنازل عن أي من أصولها العامة، أو أن الصين لديها مثل هذه النوايا، مشيرة إلى أن زيسكو هي شركة استراتيجية لا يمكن بيعها لشركة أجنبية، وأن بعض المشاريع الممولة من الصين لم تكتمل بعد.

تحديات ماثلة:

إن الصين تواجه، بشكل غير مسبوق، تحديات الاستمرار في علاقاتها المتصاعدة مع إفريقيا، فهناك من يعارض وجهة النظر القائلة بأن قصة الإقراض، أو "فخ الديون" ، هو استراتيجية محددة مسبقاً ومنسقة جيداً من قبل الصين، ويصفها المنتقدون بأنها إقراض مفترس، ويصرون على أن الحكومة في بكين تعمد إلى فورة إقراض عالمية، حيث تغمر البلدان الإفريقية بمليارات الدولارات مقابل الموارد الطبيعية والتنازلات طويلة الأجل بالإضافة إلى النفوذ الاقتصادي والسياسي. وتدريجياً، يراكمون

السياسة المالية للصين تهدد سيادة العديد من الدول الإفريقية لأنها تستحوذ على مواردها لتغطية الديون

بشكل منهجي عبء الديون على البلدان الإفريقية لدرجة أنهم سيكافحون من أجل سداد الأموال. ويقال إنهم يصرون على الأصول الوطنية المثيرة كضمان لمثل هذه القروض. ومع ذلك، يقال إن الصين مترددة في منح إعفاء من الديون إلى إفريقيا لتمكين هذه البلدان الأفقر من التعامل مع الخراب الاقتصادي، الذي أحدثه وباء كورونا.

ويتمثل التحدي الرئيس في تعميق البحث والتحليل للمجالات الرئيسية الحالية للمشاركة الصينية في إفريقيا. وهذا يشمل الاقتصاد السياسي "العالمي" لاستخراج الموارد، ولكن، والأهم من ذلك، يجب أن يستلزم توسيع نطاق البحث إلى ما وراء المخاوف، التي تهيمن على العناوين الرئيسية ومعالجة مجموعة أوسع من القضايا. باتباع هذا الهدف، فإن من الواضح أن هناك مجموعة من المجالات، التي لا يزال يتعين البحث فيها بعمق، ولا شك في أنه سيتم تعبئة عدد من وجهات النظر التخصصية حيث تشارك مجالات العلوم الاجتماعية المختلفة اهتمامات مناسبة ومناقشات نظرية. إن الاهتمام المتزايد بالبحوث ذات الصلة بالسياسات والطلب عليها من وكالات التنمية بشأن مسائل "إشراك الصين" في تسيير علاقاتها مع إفريقيا يشير إلى التأثير التحفيزي الأوسع، الذي من المرجح أن تحدثه العلاقات الإفريقية الجديدة للصين ضمن دراسات التنمية. يبدو أن القلق بشأن مسائل الحوكمة وعواقب "التثليث" الجديد في خيارات السياسة الخارجية الإفريقية، والذي يعيد مخاوف مماثلة في سياق مختلف تماماً عن تلك، التي أثيرت حول تأثير الصين الشيوعية في إفريقيا، التي تم إنهاء استعمارها، يبدو أنه سيعيد تنشيط عدد من المناقشات.

وبالقطع، هناك حاجة واضحة لتعميق فهم الصين وجلب وجهات النظر الصينية حول هذا الموضوع، وما يرتبط به من مجالات، التي قد تكون الإجابة عليها بالمزيد من الأبحاث، التي تستكشف فيها الجانب الصيني منتجة طبيعة صنع السياسة الصينية بشأن إفريقيا، في ما يُعد حالياً مشاركة تشمل هيئات بيروقراطية حكومية متعددة يمكنها العمل بأجندات متضاربة بشأن السياسة الإفريقية. كيف تتابع الهياكل السياسية في الصين بخلاف الدولة المركزية – حكومات المقاطعات والبلديات على وجه الخصوص – العلاقات في إفريقيا، وكيف يعمل الاستثمار التجاري الصيني المتشابك في إفريقيا، هي مجالات إضافية تطرح أسئلة متصلة فيما يتعلق بمسألة "الوكيل الرئيسي" معضلات على مستويات مختلفة من بيروقراطيات الصين المتعددة، التي تسعى إلى تعزيز المشاركة الاقتصادية. وعلى الرغم من مزايا "إزالة التصريحات" من التغطية على هذا المنوال، لا ينبغي أن يتم ذلك على حساب سوء فهم أهمية الدولة الصينية وطبيعتها الخاصة،

٤ مليارات دولار تكلفة سكة حديد أديس أبابا وجيبوتي أو ما يقرب من ربع ميزانية الحكومة الإثيوبية

ومكانتها ودورها المتنامي في الاقتصاد العالمي. يُضاف إلى كل ذلك، موضوع الأنشطة التجارية الإفريقية المتنامية، والروابط التجارية، والوجود الاجتماعي الإفريقي في الصين.

ويتمثل التحدي المهم الآخر في تجاوز التغطية الصينية الإعلامية لإفريقيا، التي تدور حول نخب الدولة بشكل شبه حصري، وتفصيل عدد من المجالات، التي يتم تقديمها بشكل شائع كهيئات موحدة. فمن شأن ربط وتوسيع تحليل النخب في سياقات اجتماعية أوسع أن يساهم في فتح العمليات عبر الوطنية الرئيسة لتطوير التفاعلات بشكل أعمق. وتعتبر الديناميكيات الجزئية لعلاقات الصين الحالية والمتطورة مع إفريقيا أحد المجالات، التي قد يكون فيها العمل الإثنوغرافي، الذي يعتمد على اللغات المناسبة، مجزياً. ويمكن أن تؤدي التفاصيل الغنية للروابط الصينية بإفريقيا، التي ينتجها هذا النهج إلى استنتاجات أكثر عمومية، فضلاً عن التقاط الموضوعات الأقل وضوحاً ولكنها مهمة، مثل العرق والثقافة ومسائل الدبلوماسية الناعمة، والتي تم إضعافها إلى حد كبير حتى الآن. وهذا من شأنه أن يفتح نقاطاً مثيرة للاهتمام للمقارنة مع قوة الانخراط التاريخي، بما في ذلك نقاط الدخول المتناقضة للجهات الفاعلة الخارجية إلى إفريقيا وتلك المناطق، التي تم تأييدها وتحديدها كمناطق صينية مميزة؛ مثل "وجود الجيوب"، التي تتجاوز الإطار المحدود للدولة لتحليل العلاقات الاقتصادية، الذي من شأنه أن يتجاوز الفكرة المضطربة للاقتصاد "الصيني" المحدود بدقة ليعكس الواقع المترابط لنظام التصنيع والتجارة العالمي الموجود في الصين، ويساهم جزئياً في روابطه الإفريقية.

الختام:

ربما تكون هناك أسئلة مهمة لم تتم معالجتها في هذا المقال، من قَبِيل: هل هناك تراجع هيكلي، أو إعادة موازنة دورية للإقراض الصيني لإفريقيا؟ وقد تتحقق الإجابة بِتَفَحُّص أن التراجع في التمويل الصيني للدول الإفريقية يشبه إعادة التوازن، أو هكذا يبدو لمن يبحث عن تفسير سهل. فقد يستجيب صناع السياسة الصينيون للضغوط، بما في ذلك من داخل الصين، لجعل استثمارات الصين في إفريقيا أكثر شفافية واستدامة. إذ تم تقديم مثل هذا الالتزام؛ على وجه التحديد، في منتدى الحزام والطريق في عام ٢٠١٩م، عندما تعهد الرئيس الصيني شي جين بينغ بزيادة الشفافية والاستدامة المالية لمشاريع مبادرة الحزام والطريق . وقد يُترجم هذا إلى إقراض أقل في الولايات القضائية عالية المخاطر حيث يكون تعرضها للتخلف عن السداد، والمخاطر الأخرى، مرتفعاً بالفعل؛ مثل، أنغولا، أو زامبيا، لصالح البلدان المتوسطة الدخل، التي يمكن التنبؤ بها؛ مثل، غانا، ونيجيريا، وجنوب إفريقيا.

ولإدراك ذلك، علينا أن نتذكر تذبذب الاهتمام بالعلاقات الصينية / الإفريقية في فترة ما بعد الاستعمار في خضم الحرب الباردة والتدخل الصيني العرضي. ومع ذلك، يوجد اليوم سبب أكبر من ذي قبل للقول إن إعادة انخراط الصين في إفريقيا سيستمر ويتعمق ويترتب على ذلك. التعبير عن وجهات نظر مماثلة من قبل المعلقين من الستينيات، ولا ينبغي التقليل من التعقيدات والطوارئ في العلاقات الحالية، ولكن يبدو أن الكثير من مشاركة الصين حالياً يعتمد على أهداف متوسطة، أو طويلة الأجل، ويحدث على أنه اقتصادي وأصبح الاعتماد المتبادل على الموارد في الاقتصاد العالمي حقيقة واقعة أكثر من ذي قبل. بدلاً من ذلك بشكل مختلف عن فكرة "التنين"، الذي يعمل بشكل واضح على "أرض غير مألوفة" ،

إن المشاركة الصينية في جميع أنحاء إفريقيا والمشاركة الإفريقية مع الصين مجالان عريضان يجتذبان اهتماماً متزايداً على عدد من المستويات. لقد بدأت هذه المقالة للتو في إشراك مجال ديناميكي من المقرر أن تزداد أدبياته الأكاديمية أضعافا مضاعفة. ومع ذلك، فإن الموضوع والبناء التحليلي لـ "الصين في إفريقيا" يجب أن يتحدى بالإضافة إلى ذلك الطريقة، التي تم بها تطوير النهج السائد لدراسة الصين وإفريقيا وعلاقاتهما المتبادلة المتزايدة. كما هو متبع في الأكاديميات الغربية، على الأقل، فإن الموضوع ينبغي أن يكون جاهزاً للتفكير فيه، وطرح كل الأسئلة ذات الصلة.

* دبلوماسي سوداني ـ الأمين العام السابق لمنتدى الفكر العربي ـ الأردن

شركة المعرفة
Knowledge Corp.

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

آراء
حول الخليج

للمزيد من المعلومات او للاشتراك: www.grc.net